الأنباء
الجمعة 7 فبراير 2014

الحكومة السلامية بين الإعلان والتريث

مصادر لـ «الأنباء»: وزيرا كتلة جنبلاط لن يستقيلا ووزراء بدلاء لسد فراغ من يستقيل من 8 آذار

بيروت ـ عمر حبنجر

الحكومة اللبنانية بين الامس والغد.. الامس بمعنى امكانية صدور مراسيمها مساء امس الخميس، والغد بمعنى ان عدم صدورها الخميس يتعين ان تصدر غدا السبت بدلا من اليوم الجمعة تبعا للزيارة الخاطفة التي سيقوم بها الرئيس ميشال سليمان الى تونس لاربعة وعشرين ساعة اليوم، والا فالى مطلع الاسبوع المقبل.

ويأمل الرئيسان ميشال سليمان وتمام سلام ان تكون مساعيهما مع فريق 8 آذار بمنزلة الطلقة الاخيرة في بندقية المساعي والمراجعات وصولا الى وضع حد لمحنة تأليف الحكومة المستمرة منذ عشرة اشهر.

مؤشرات ما قبل ظهر امس تؤكد ان الرئيس سليمان الذي كان يتريث في توقيع مراسيم حكومة «لمن يرغب ولمن يبقى، كما سماها الرئيس المكلف سلام سيوقع هذه المراسيم قبل السفر الى تونس اليوم، ودون تحديد الساعة، وان وزراء 8 آذار سينسحبون منها تلقائيا فيما يبقى وزراء الحزب التقدمي الاشتراكي، حيث هم ضمن الكادر الوزاري الجديد خلافا للانطباعات السابقة.

وتقول مصادر التقدمي الاشتراكي الذي سيمثل في الحكومة بوزيرين هما وائل ابوفاعور واكرم شهيب ان هذه الخطوة تمت بالتنسيق مع رئيس مجلس النواب نبيه بري.

في المقابل، تقول مصادر تكتل التغيير والاصلاح ان العمل على حكومة ما بعد حكومة تمام سلام قد بدأ.

اوساط سلام استغربت التسارع في محاكمة الحكومة وجلدها قبل معرفة طبيعة تشكيلها، وطالبت المعترضين بالاطلاع على لائحة المشاركين فيها اولا فاذا لم تعجبهم فليتخذوا الموقف الذي يريدون لكن لا مبرر لاصدار الاحكام المسبقة.

غرس أشجار بأسماء الضحايا الذين سقطوا في تفجيري حارة حريك (محمود الطويل)

مصادر: الحكومة الناقصة ستمارس تصريف الاعمال وفق الدستور

وتقول مصادر بعبدا انه بعد التضامن الذي ابداه فريق 8 آذار مع العماد عون حول موقفه من تشكيل الحكومة وتوزيع الحقائب فإن الرئيس سليمان مضطر لتوقيع مرسوم حكومة من ثلاث ثمانيات رغم كل المواقف المعترضة.

واضافت المصادر ان البحث يجري الآن حول توزيع الحقائب بشكل عادل بين الكتل والاطراف بما يرضي الجميع.

وتبلغ جنبلاط ان حزب الله لن يترك عون وحيدا وان كل فريق 8 آذار سيتضامن مع عون بعد تشكيل حكومة الامر الواقع، وفي معلومات ان وزيري جنبلاط لن يستقيلا او يستنكفا في حال استقال او تمنع وزراء 8 آذار.

وقالت المصادر ان الحكومة الناقصة ستمارس تصريف الاعمال وفق الدستور الذي يعتبرها بحكم المستقيلة.

لكن جنبلاط يسعى مع الرئيس بري وحزب الله الى مقاطعة وزرائهم للحكومة لا الاستقالة منها حرصا على ميثاقيتها، حتى لا تتكرر التجربة مع حكومة الرئيس فؤاد السنيورة التي يرفض رئيس المجلس نبيه بري حتى اليوم اقرار المراسيم الصادرة عنها بداعي عدم الميثاقية.

واستدراكا للمقاطعة او الاستقالة ستصدر مراسيم بأسماء الوزراء البدلاء ليحل البديل محل الاصيل حال غيابه بالمقاطعة او الاستقالة، والغاية من ذلك تأمين حسن سير المرفق العام.

وضمن الاجراءات المقابلة، علمت «الأنباء» ان الرئيسين سليمان وسلام توافقا على عدم قبول استقالة اي وزير معين في الحكومة الجديدة، افساحا في المجال امامهم للعودة عنها وتسلم الحقائب.

ويقول النائب مروان حمادة في مداخلة تلفزيونية ان التيار الحر سيتمثل بالحكومة بالوزير جبران باسيل الذي اعطي وزارة التربية الوطنية بدلا من الطاقة والنفط، وجان ليون وزارة الخارجية بدلا من الثقافة.

واضاف حمادة انه يشاطر رئيس القوات اللبنانية سمير جعجع خياره بالامتناع عن المشاركة في الحكومة مع حزب الله الذي لم ينسحب بعد من سورية، وتوقع ان تعمل الحكومة اسبوعا او اثنين، واذا لم تتقدم ببيانها الوزاري وبالتالي لم تحصل على الثقة النيابية ستتحول الى تصريف الاعمال بحكم كونها مستقيلة ايجابيا مقابل الحكومة المستقيلة سلبيا اي حكومة ميقاتي.

مصادر التيار الوطني الحر ردت على التبشير بالحكومة الجديدة بالقول: ما ان ننتهي من حديث هذه الحكومة حتى ينتهي امرها لنعود الى العمل على حكومة جديدة.

واستغربت اصرار الرئيسين سليمان وسلام على خطوة التأليف مع علمهما المسبق انها لن ترى النور بسبب الخطوات المقابلة التي ستكون بانتظارها.

ونقلت المصادر عن الرئيس سلام قوله لوفد من 8 آذار حين زاره: لماذا تريدون الثلث المعطل؟ انا ضمانتكم وانا استقيل اذا حصل اي امر لا توافقون عليه، وسألت المصادر: كيف يمكن لهذا الكلام ان يفرض علينا حكومة وهو يعلم اننا نرفضها؟

التشكيلة الحكومية المتداولة

بيروت: التشكيلة الحكومية المتداولة هي على النحو الآتي:

السنة: تمام سلام، محمد المشنوق للثقافة، رجل الأعمال داني قباني للطاقة، مروان زين للداخلية، ويرجح ان يكون الخامس أحد وجوه «المستقبل» في طرابلس.

الموارنة: خليل الهراوي للدفاع، سجعان قزي للصناعة، جبران باسيل للتربية وبطرس حرب. الأرثوذكس: غابي ليون للخارجية، سمير مقبل لنيابة رئيس الوزراء، عاطف مجدلاني للشؤون الاجتماعية.

الكاثوليك: ميشال فرعون، ميشال موسى.

الشيعة: علي حسن خليل للمال، العميد عبدالمطلب الحناوي وزير دولة، محمد فنيش للإصلاح الإداري.

الدروز: وائل أبوفاعور للصحة، ورامي الريس أو أكرم شهيب.

«مذكرة بكركي الوطنية»: نداء جديد.. وثيقة تاريخية.. برنامج رئاسي؟

بيروت: يمكن التشكيك في قدرة «المذكرة الوطنية» الصادرة عن بكركي أمس الأول على إحداث خرق في الواقع الوطني والأزمة المتراكمة فصولا وأحداثا، أو على قدرتها في تحسين الوضع المسيحي وانتشاله من «القعر» مادامت لا تتوافر خطة عمل وآليات تنفيذية، ولكن لا يمكن التقليل من شأن وأهمية الخطوة التي أقدمت عليها البطريركية المارونية، توقيتا وشكلا ومضمونا:

1 ـ مذكرة بكركي جاءت في توقيت دقيق وحساس على المستويين اللبناني والإقليمي وفي عز احتدام الأزمات والصراعات الإقليمية التي تقدم فيها وطفا على سطحها الصراع السني ـ الشيعي، ولبنان معني أكثر من غيره بهذا الصراع الممتد والمتفرع من الأزمة السورية وبات في عين العاصفة وفي قلب أزمة وجودية. ومن هنا فإن أهمية هذه المذكرة أنها ترسم وتحدد الإطار الوطني ـ السياسي لموقف المسيحيين ودورهم في هذه المرحلة، وحيث ان المسيحيين لا يمكن أن يكونوا فريقا وملحقين بهذا الطرف أو ذاك، وإنما أن يؤدوا دور الجسر والتهدئة والتفاعل الإيجابي.

2 ـ في الشكل تتميز هذه المذكرة عما سبقها من مذكرات ووثائق ونداءات بأنها «شاملة وعملية ومدروسة»، فمن جهة تتصف بشمولية وإحاطة للأزمة الوطنية من جميع جوانبها وأبعادها. ومن جهة ثانية لا تكتفي بتوصيف المشكلة والشكوى والتذمر وإنما تتوخى تحديد «العلاج» ووضع نقاط الحل على حروف الأزمة. ومن جهة ثالثة بدت المذكرة «مشغولة» بطريقة احترافية وبأسلوب متقن، وعباراتها منتقاة بدقة وعناية، وعلى سبيل المثال عندما ذكرت القرارات الدولية اكتفت بالقرار 1701 وأغفلت القرار 1559، وعندما تحدثت عن صلاحيات رئاسة الجمهورية لم تقل بـ «تعزيزها وتقويتها وإنما بإعادة نظر من ضمن تطوير الطائف وسد الثغرات التطبيقية في الدستور»، ولم يقل بـ «تعديل الدستور».

3 ـ في المضمون، حفلت مذكرة بكركي بمضمون وطني وسياسي مكثف هيمنت عليه «الميثاقية» (تعبير جديد يقتحم القاموس اللبناني)، وبسيل من الأفكار المتدفقة بطريقة سلسة مترابطة. والأهم والجديد في هذا المضمون بعد مقدمة طويلة تعيد التذكير بالثوابت والميثاق والصيغة وبالهواجس الراهنة:

● الحياد الإيجابي للبنان المرتكز على قوته الدفاعية بدعم الجيش وسائر القوى الأمنية، والملتزم بالقضايا العربية وخاصة القضية الفلسطينية.

● تحييد لبنان عن الصراعات والمحاور الإقليمية كما نص عليه «إعلان بعبدا».

● العودة الى جوهر الميثاق: لا شرق ولا غرب ولا استقواء بالخارج ولا تفرد في الداخل.

● حصرية القوى العسكرية في يد الشرعية وبناء جيش عصري وقوي ومجهز.

● تطبيق المناصفة الفعلية في المشاركة المسيحية ـ الإسلامية في الحكم والإدارة، ووضع قانون انتخابات جديد يترجم هذه المناصفة ويلغي فرض نواب على طوائفهم بقوة تكتلات مذهبية.

● إقرار وتطبيق اللامركزية الإدارية الموسعة التي تعطي «المناطق» صلاحيات أوسع.

● استكمال تطبيق الطائف وتطويره وسد الثغرات الدستورية والإجرائية التي ظهرت في تجربة ممارسة الحكم بما في ذلك صلاحيات رئيس الجمهورية.

● انتخاب رئيس جديد للجمهورية من ضمن المهلة المحددة دستوريا وخارج أي جدل دستوري.

هذه المذكرة تكتسب مواصفات نداء جديد صادر عن بكركي تضاف الى نداءات المطارنة مع قيمة مضافة، ويمكن اعتبارها وثيقة تاريخية تضاف الى وثائق كثيرة صدرت بعد العام 2005، ويمكن اعتمادها ورقة عمل للفريق المسيحي المحاور في هيئة الحوار الوطني «مع الإشارة الى أن أي تعليق لم يصدر عن الزعماء الموارنة، وأن الرئيس سليمان والرئيس الحريري كانا السباقين الى الترحيب». كما يمكن اعتبارها برنامجا رئاسيا متكاملا للرئيس الجديد الذي حددت بكركي مواصفاته ومهمته وتريده خارج أي تعديل للدستور. فلماذا لا يكون البطريرك الراعي «مكاريوس لبنان»؟

تحليل إخباري

الأنظار تتجه إلى جنبلاط.. و«ما بعد حكومة سلام»

بيروت: تلخص أوساط سياسية واسعة الاطلاع آخر تطورات الوضع الحكومي في النقاط التالية:

1 ـ وضع الرئيس المكلف تمام سلام اللمسات الأخيرة على التشكيلة الحكومية من 24 وزيرا التي يرى أنها تراعي قواعد الميثاقية والتوازنات السياسية والطائفية. وحمل معه سلام هذه التشكيلة إلى قصر بعبدا وناقشها مطولا مع الرئيس ميشال سليمان لسد الثغرات فيها وجعل مسألة رفضها ومحاربتها صعبة وغير مقنعة، ويمكن القول إن القرار السياسي بات موجودا ومتخذا عند الرئيس المكلف الذي لا يجد خيارا آخر أمامه إلا خيار «حكومة سياسية جامعة لمن يرغب وبمن يحضر»، وعند رئيس الجمهورية الذي لا يجد أمامه إلا خيار التوقيع على الحكومة التي يرفعها إليه سلام إذا كانت مكتملة الشروط والمواصفات الميثاقية والسياسية.

القرار السياسي بشأن الحكومة الجديدة اتخذ والمسألة مسألة توقيت: هل تصدر خلال ساعات؟ أم بعد عودة الرئيس سليمان من تونس؟ أم بعد «جنيف ـ 3» مادام هناك متسع من الوقت وإفساح في المجال أمام مزيد من الاتصالات والمعالجات الاستباقية؟

2 ـ الأنظار تتجه إلى النائب وليد جنبلاط الذي يقف مجددا في دائرة الخيار الصعب ليلعب دور «المرجح» بعدما شاءت المصادفة السياسية في مرحلة ما بعد انتخابات 2009 أن يكون «رجل المرحلة» لأنه يملك ورقة تحديد الأكثرية النيابية في ظل وضع متكافئ بين فريقي 8 و14 آذار، ومثلما لعب جنبلاط الدور الحاسم في تكليف الرئيس نجيب ميقاتي وولادة حكومة 8 آذار + الوسطيين، فإنه لعب الدور ذاته في تكليف تمام سلام ويلعبه الآن في ولادة حكومة 14 آذار + الوسطيين في حال قرر السير بهذه الحكومة وعدم التقيد بموقف 8 آذار.

وليد جنبلاط، ووفق الأجواء التي نقلها عنه زواره في الساعات الماضية، «مصدوم» بموقف حزب الله في تضامنه مع العماد عون إلى حد الإطاحة بالحكومة وباتفاق جهد جنبلاط كثيرا لنسجه وبلورته، وتطلب من الحريري اتخاذ قرار صعب ومكلف له في بيئته ومع حلفائه.

وتضيف هذه المعلومات أن جنبلاط لديه ميل واضح إلى عدم الانسحاب من الحكومة التي يراها حكومة «أفضل الممكن» في هذه المرحلة، وإلى إعادة تسمية تمام سلام في حال سقطت الحكومة سريعا. وأن جنبلاط الذي تبلغ عبر الحاج وفيق صفا موقفا نهائيا من حزب الله بأنه متضامن مع عون ولا يدخل الحكومة من دونه وينصح بالاتفاق معه قبل إعلان أي حكومة، مازال يراهن على موقف الرئيس نبيه بري الذي يلعب دورا مؤثرا في تحديد مسار التأليف ومصير الحكومة، وبالدرجة الأولى في تحديد الوجهة النهائية لموقف جنبلاط.

3 ـ الرئيس نبيه بري مثله مثل جنبلاط يراوده شعور الصدمة والخيبة لأن مشروع الحكومة الجديدة الذي هندس إطاره وأبرم تفاهما بشأنه مع «المستقبل» توقف مع اصطدامه بـ «جدار عون»، ولأن التفويض السياسي الذي أعطاه إياه حزب الله للمفاوضة في شأن الحكومة لم يكن تفويضا مطلقا وسحب منه في الشق المتعلق بعون وحصته.

الرئيس بري يواجه موقفا حرجا ولذلك ينصح بالتريث في إعلان الحكومة لجعل حظوظها في الحياة أكبر، فلا تكون سببا لتعقيد وتأجيج الوضع، ولتكون قوة ارتطامها بالأرض من جراء الهبوط الاضطراري أخف وأضعف، وبالتالي حصر الخسائر والأضرار.

يرى بري أن ليس هناك ما يدعو إلى التعجيل وأن متسعا من الوقت مازال متاحا للاتفاق على حكومة وحتى ما بعد 25 مارس طالما لم توجه دعوة إلى مجلس النواب لانتخاب رئيس جديد تحوله هيئة ناخبة ولا يعود بإمكانه التشريع أو التصويت على الثقة بالحكومة.

أما إذا لم يؤخذ بنصيحته للتريث، فإن بري سيكون منسجما مع موقف حلفائه، ليس فقط مع موقف حزب الله وإنما خصوصا مع موقف مسيحيي 8 آذار وتحديدا المردة والطاشناق اللذين بمقاطعتهما يسقطان ميثاقية الحكومة «مسيحيا»، وبوجودهما يعطيان الحد الأدنى من التغطية المسيحية ويلاقيان تغطية رئيس الجمهورية والكتائب.

4 ـ الأنظار تتجه وحتى قبل صدور مراسيم تأليف الحكومة إلى مرحلة «ما بعد حكومة سلام» في ظل قناعة سياسية تترسخ بأن هذه الحكومة ستولد ميتة ولن تكون قابلة للحياة وستسقط سريعا، لينفتح الباب مجددا على استشارات تكليف ومشاورات تحديد هوية الحكومة الجديدة وطبيعتها السياسية وتطلق العنان للتساؤلات والتكهنات: هل يعاد تكليف سلام مجددا مع ما يعنيه ذلك من إعادة إنتاج المأزق الحكومي والسياسي نفسه؟ أم يعود الرئيس نجيب ميقاتي إلى الأضواء والمعادلة ويتكرر سيناريو 2011؟ أم أنها بداية العد العكسي لعودة الرئيس سعد الحريري إلى لبنان وإلى رئاسة الحكومة. عودة يرغب فيها الحريري هذا العام ولكنها غير ممكنة وغير مكتملة الظروف قبل انتخابات الرئاسة أو على أقل تقدير.

خريس لـ «الأنباء»: الكلام عن وقوف حزب الله وراء مطالب عون دس رخيص

بيروت ـ زينة طبارة

رأى عضو كتلة التنمية والتحرير النائب علي خريس أن الأجواء الإقليمية الملبدة لعبت وتلعب دورا أساسيا في تشكيل الحكومة اللبنانية، إلا أن الدواعي الوطنية والأمنية في لبنان تفرض على جميع اللبنانيين أن يتضامنوا لتشكيل حكومة وحدة وطنية جامعة تنقذ ما تستطيع إنقاذه على المستويين الأمني والاقتصادي، علما أن الرئيس بري وبالتعاون مع النائب وليد جنبلاط يحاول قدر المستطاع مد الجسور أمام الرئيس المكلف لحلحلة العراقيل وإخراج التأليف من عنق الزجاجة، متمنيا في هذا السياق أن يلتفت جميع الفرقاء إلى مصلحة البلاد قبل أية مصلحة شخصية وذاتية، خصوصا أن الإرهابيين المتربصين بأمن لبنان يتلطون وراء الانقسامات الطائفية والخلافات السياسية لتحقيق مآربهم وأهدافهم. وردا على سؤال، لفت خريس في تصريح لـ «الأنباء» إلى أن الكلام عن تضامن قوى 8 آذار أو عدمه مع العماد عون في حال رفض الأخير تسليم الوزارات إلى الحكومة الجديدة سابق لأوانه، خصوصا أن المساعي مازالت مستمرة لحلحلة العقد، مؤكدا أن القوى المذكورة وفي مقدمها الرئيس بري تدعم حكومة الثلاث ثمانيات، وتؤيد المداورة العادلة في الحقائب الوزارية، علما أنه ليس الرئيس بري الذي طرح فكرة المداورة إنما هي من إخراج الرئيس المكلف في محاولة لتسهيل ولادة حكومته، مؤكدا أن موقف المعترضين على المداورة لا يتصل بموقف الرئيس بري الذي يسعى بالتعاون مع النائب وليد جنبلاط إلى بلورة توافق عام يفتح طريق السرايا الحكومي أمام تشكيلة سلام الحكومية. وأكد خريس أن كلام البعض عن وقوف حزب الله وراء مطالب العماد عون وبالتالي وراء عرقلة تشكيل الحكومة، هو دس إعلامي رخيص ولا يمت إلى نوايا حزب الله بصلة، سيما أن الأخير يقوم بدور كبير لإقناع العماد عون بالانضمام إلى الحكومة، متسائلا من جهة ثانية: كيف يمكن لحزب الله أن يعرقل تأليف الحكومة وهو من بادر من منطلق وطني إلى التنازل عن شرط الثلث الضامن، ورضي بصيغة 8 ـ 8 ـ 8 تسهيلا لعبور الرئيس سلام إلى السرايا الحكومي؟

وأضاف خريس أنه من المبكر الحديث عن «حكومة بمن حضر»، خصوصا أن المساعي مازالت مستمرة لإنقاذ حكومة الوحدة الوطنية، سيما أن الجميع يراهن عليها لإحداث خرق في جدار المراوحة، مؤكدا أن فشل اللبنانيين في تشكيل حكومة سيشرع الأبواب أمام الفراغ على جميع المستويات الدستورية، بدءا من الحكومة مرورا بتعطيل جلسات مجلس النواب وصولا إلى رئاسة الجمهورية، ناهيك عن انه سيزيد من عمودية التدهور الاقتصادي الراهن وتصاعد الحملات الإرهابية والانتحارية التي تعصف بلبنان واللبنانيين. وردا على سؤال، ختم خريس مؤكدا أن حركة أمل لن تبدي رأيها بحكومة «بمن حضر» ولن تعلن عن موقفها قبل أن تتأكد من أن المنافذ قد سدت بالكامل أمام حكومة جامعة.

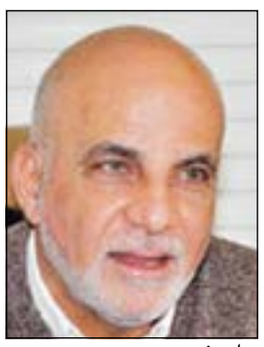
علي خريس

أخبار وأسرار لبنانية

● **الاستحقاق الرئاسي هو الأصل والحكومة فرع:** تقول شخصية متابعة لحركة السفير الأميركي ديفيد هيل إن عين الأميركيين على الاستحقاق الرئاسي، وأما الحكومة فيريدها الأميركيون عاملاً مساعدا لإتمام الانتخابات الرئاسية في موعدها. والأهم من كل ذلك أن حركة السفير الأميركي مرتكزة على قاعدة أميركية تقول: «الاستحقاق الرئاسي في لبنان هو الأصل والحكومة المنوي تشكيلها هي الفرع»، وبالتالي من المؤكد أنهم لن يطيحوا الأصل من أجل الفرع. فالأميركيون يخشون، مع حكومة قيصرية أو حكومة مواجهة أو أمر واقع سياسية أو غير سياسية، أن يفتح الواقع اللبناني على احتمالات شتى، ويجهلون نوع وحجم رد الفعل الذي يمكن أن يقدم عليه الطرف الآخر، وعلى وجه الخصوص حزب الله. ثم ما يجب أن يؤخذ في الحسبان هو أن الأميركيين الذين يريدون لبنان هادئا مستقرا في زمن الاستحقاق الرئاسي، حريصون في الوقت نفسه على عدم تعكير «شهر العسل» مع إيران لا بمواجهة مباشرة ولا غير مباشرة، لا في لبنان ولا في غير لبنان.

● **تبادل السلبية:** قال سفراء غربيون للمسؤولين الرسميين إنهم يستغربون استمرار تبادل الفريقين مواقف سلبية، بينما تتحضر إيطاليا لعقد مؤتمر دولي لدعم الجيش في روما بعد ثلاثة أشهر، وتتحضر فرنسا بدورها لعقد اجتماع ثان متفرع من «مجموعة الدعم الدولية للبنان» يعقد في باريس مطلع مارس يستكمل مداولات اجتماع «مجموعة الدعم» في نيويورك في 25 سبتمبر 2012.

ولم يتردد أحد سفراء الدول الخمس الكبرى في القول لمحدثه بنبرة لم تخل من رد فعل انطوى على امتعاض: «فعلنا كل ما في وسعنا إقليميا ودوليا من أجلكم، ولانزال أمام المشكلة نفسها. المسؤولية مسؤوليتكم».

● **قهوجي إلى روما:** بعد زيارتي عمل الى فرنسا والسعودية، يزور قائد الجيش العماد جان قهوجي روما قريبا للاتفاق مع الجانب الإيطالي على قضايا لوجستية تخص الجيش.

وعلم أن العماد قهوجي توجه في طائرة خاصة الى الرياض وأجرى محادثات مثمرة مع الجانب السعودي الذي، وحسب ما نقل عن قائد الجيش، لم يطلب أي طلب سياسي وقدم هبة عسكرية غير مشروطة.